



الجلسة ٦٤٨٤

الجمعة ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة فيوتي (البرازيل)
	الاتحاد الروسي السيد تشوركين
	ألمانيا السيد فيتغ
	البرتغال السيد موريس كابرال
	البوسنة والهرسك السيدة تشولاكوفيتش
	جنوب أفريقيا السيد سانغكو
	الصين السيد لي باودونغ
	غابون السيد مونغاراموسوتسي
	فرنسا السيد آرو
	كولومبيا السيد أوسوريو
	لبنان السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا السيد أونيمولا
	الهند السيد مانجيف سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسائل من ممثلي أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوروغواي، أيرلندا، أيسلندا، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، البحرين، بروني دار السلام، بلجيكا، بنغلاديش، بوتسوانا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، بيلاروس، تركمانستان، تركيا، تونس، الجزائر، جزر القمر، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، زمبابوي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سلوفينيا، السنغال، السودان، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، الصومال، طاجيكستان، العراق، عمان، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، كوبا، كوستاريكا، الكويت، لكسمبرغ، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، موريشيوس، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيكاراغوا، اليمن، اليونان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بناء على دعوة من الرئيسة، شغل السيد روبن (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس، وشغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١ موجهة

من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2011/79، ونصها كما يلي:

”يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن، وفقا لممارسته السابقة، أن يوجه دعوة إلى المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في جلسة مجلس الأمن التي ستعقد يوم الجمعة ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

وأقترح، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم لفلسطين إلى الاشتراك في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد. لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2011/24 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أفغانستان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوروغواي، أيرلندا، أيسلندا، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، البحرين، البرتغال، البرازيل، بلجيكا، بنغلاديش، بوتسوانا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، بيلاروس، تركمانستان، تركيا، تونس، الجزائر، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، زمبابوي، سلوفينيا، السنغال، السودان، السويد، سويسرا، شيشيل، شيلي، صربيا، الصومال، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غواتيمالا، غيانا، غينيا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، كوبا، كوستاريكا، الكويت، لبنان، لكسمبرغ، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة

عن كل العمليات التي كانت توقفت جزئياً خلال الأشهر العشر السابقة.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن عمليات هدم البيوت الفلسطينية الملازمة للأنشطة الاستيطانية في القدس الشرقية ومحيطها، قد ارتفعت خلال عام ٢٠١٠ بمعدل ٤٠ في المائة، بحسب ما أفاد به منسق المساعدات الإنسانية للأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة في ٢ شباط/فبراير الحالي.

فإن كان هذا جزء من واقع أعمال الاستيطان الإسرائيلي، فأين هي - في هذه المسألة - مبادئ القانون الدولي وأحكامه، وهي المبادئ والأحكام التي قامت هذه المنظمة، منظمة الأمم المتحدة، منظمنا، من أجل إعلانها والعمل على سيادتها، كما هو مكرس في ميثاقها؟

تنص الفقرة السادسة من المادة ٤٩ من معاهدة جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب على أنه "لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي احتلتها". أما مجلس الأمن، فبعدما أعاد التأكيد في قراره ٤٤٦ (١٩٧٩) على أن اتفاقية جنيف الرابعة هذه تنطبق على الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، اعتبر في الفقرة ١ من المنطوق:

"أن سياسة إسرائيل وممارساتها بإقامة المستوطنات على الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ليس لها سند قانوني وتشكل عقبة خطيرة في وجه التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط".

نعم، هذا هو ما أدركه المجلس وقرره منذ عشرات السنين، وهو أيضاً ما عاد وذكّر به في قراراته العديدة بشأن أعمال الاستيطان. وإن كان لا يزال هناك شك عند أحد في مسألة لا قانونية عملية الاستيطان هذه، فإن محكمة العدل الدولية قد جازمت في الفقرة ١٢٠ من فتواها لعام ٢٠٠٤

العربية السعودية، موريتانيا، موريشيوس، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، اليمن، اليونان.

أود أن أشير إلى أن مشروع القرار المعروض على المجلس يتضمن قائمة مؤقتة بمقدميه. ستظهر القائمة الرسمية بمقدميه في مشروع القرار الذي سيصدر تحت نفس رمز الوثيقة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أعطي الكلمة أولاً للأعضاء الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد سلام (لبنان): في مطلع هذا الأسبوع وتحديدًا يوم الاثنين في الرابع عشر من شباط/فبراير، أقرت بلدية سلطات الاحتلال في القدس مشروع بناء ١٢٤ وحدة سكنية جديدة في ما يعرف بمستوطنة راموت، وكانت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في السادس عشر من الشهر الماضي قد صادقت على مخطط بناء ١٤٠٠ وحدة سكنية جديدة في ما يعرف بمستوطنة جيلو، جنوب القدس الشرقية، وفي التاسع من الشهر الماضي، كانت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد هدمت في القدس المحتلة فندق شبرد الذي يشكل معلماً تاريخياً معروفاً كما هو جزء من الذاكرة الوطنية الفلسطينية وذلك في خطوة تمهد لإقامة مشروع استيطاني يضم قرابة ٤٠٠ وحدة سكنية.

والحقيقة أنه ومنذ امتناع السلطات الإسرائيلية عن تجميد الاستيطان في أيلول/سبتمبر، والذي كما تعرفين، سيدتي الرئيسية، لم يكن أصلاً سوى تجميد جزئي للاستيطان، فإن أعمال الاستيطان لم تعد إلى سابق عهدها، بل إنها راحت تتضاعف إلى حد قدر البعض أنه في الأسابيع الستة الأولى وحدها، التي أعقبت هذا التاريخ، تم التعويض

هذه هي إذاً أحكام القانون الدولي بشأن الاستيطان؛ وهذه هي قرارات الجمعية العامة؛ وهذه هي قرارات مجلس الأمن؛ وهذا هو رأي محكمة العدل الدولية؛ وهذه هي مواقف المجموعة الرباعية الدولية بشأن أعمال الاستيطان الإسرائيلية. ولكن، هذه هي نفسها الأحكام والمواقف التي ما انفكت إسرائيل تتجاهلها وتتجاهلها حتى بلغ عدد المستوطنين أكثر من ٥١٧ ٠٠٠ مستوطن في الضفة الغربية والقدس.

من هنا، قدمنا مشروع القرار حول الاستيطان الإسرائيلي الذي سيصوت المجلس عليه اليوم. ونحن نعتز بهذا العدد غير المسبوق من الدول التي التزمت برعايته، وعددها يربو على ١٠٠ دولة. ونجدد لها الإعراب عن تقديرنا الخاص. ولأن الهدف من مشروع القرار هذا أن يقوم المجلس بدوره المطلوب وأن ينتصر للحق، لا لشيء إلا الحق، نأمل أن يحظى هذا القرار بإجماع أعضاء المجلس.

لقد جئنا إلى هذا المجلس لا لمجرد أننا نؤمن بأن قضيتنا عادلة، وهي قضية عادلة، بل لأننا نؤمن أيضاً بميثاق هذه المنظمة، وبدورها المركزي في إحقاق العدالة في العالم، والتي من دونها، لا سلم ولا أمن دوليين. وجئنا إلى هذا المجلس لأنه، بحسب المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، هو الهيئة التي عهد إليها أعضاء الأمم المتحدة بالتبعات الرئيسية في أمر صون السلام والأمن الدوليين. وكما جئنا إلى هذا المجلس اليوم، سنظل نعود إليه ما دام لم يتحقق السلام الشامل والعدل والدائم في منطقتنا من العالم، والذي يبقى جوهره تمكن الشعب العربي الفلسطيني من تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه.

أجري التصويت برفع الأيدي.

في مسألة الجدار العازل بالقول: "إن المحكمة تخلص إلى أن المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، قد أنشئت خلافاً للقانون الدولي" (انظر A/ES-10/273، الفقرة ١٢٠).

وبدوره، جاء نظام روما الأساسي لعام ١٩٩٨ للمحكمة الجنائية الدولية، في البند (ب) من الفقرة ٢ من المادة ٨، ليصنف من ضمن جرائم الحرب:

"قيام دولة الاحتلال على نحو مباشر أو غير مباشر بنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها".

وفضلاً عن ذلك، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي العشرات من قراراتها، وآخرها القرار ١٠٤/٦٥، تكرر تأكيد أن أعمال الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ "غير شرعية" وتشكل "عائقاً أمام السلام"، وتدعو إلى وقفها "الشامل والفوري".

تقتضي الإشارة إلى أن خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية الدولية، واعتمدها مجلس الأمن في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣)، تلزم إسرائيل "بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، (بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات)" (S/2003/529، المرفق)، كما تلزمها على الفور بإزالة البؤر الاستيطانية التي أنشئت منذ آذار/مارس ٢٠٠١.

وجاء البيان الختامي لمؤتمر أنابوليس لعام ٢٠٠٧ ليؤكد التزام الأفرقاء "باستمرار تنفيذ التزاماتهم المتبادلة بموجب خريطة الطريق ريثما يتم التوصل إلى معاهدة سلام، أي بما فيه، طبعاً، إلزام إسرائيل بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية. وقد أقر مجلس الأمن مضمون هذا البيان الختامي في قراره ١٨٥٠ (٢٠٠٨). وتستمر المجموعة الرباعية في بيانها بالدعوة إلى تنفيذ بنود خريطة الطريق، بما فيها وقف الاستيطان، وآخر هذه البيانات صدر في شباط/فبراير الحالي.

المؤيدون:

الاستيطاني يشكل انتهاكا لالتزامات إسرائيل الدولية، ويقوض الثقة بين الطرفين، ويهدد فرص السلام.

كما تتفق الولايات المتحدة اتفاقاً تاماً مع زملائنا أعضاء المجلس بشأن الحاجة الملحة إلى تسوية الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين على أساس الحل القائم على وجود دولتين، واتفاق يؤسس، بشكل نهائي، لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة ومستقلة ومتصلة جغرافياً. لقد استثمرنا قدراً هائلاً من الجهد والموارد لتحقيق ذلك الهدف المشترك، وسواصل القيام بذلك. بيد أن الطريقة الوحيدة للوصول إلى هذا الهدف المشترك هي من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين، مع الدعم النشط والمستمر من جانب الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. إنه صراع الإسرائيليين والفلسطينيين، ولا يمكن حتى للغرباء الذين يتحلون بأفضل النوايا أن يتولوا حله بالنيابة عنهم.

لذلك، يجب أن يقاس كل إجراء محتمل بمعيار واحد مهيمن: هل سيقرب الطرفين أكثر إلى المفاوضات وإلى التوصل إلى اتفاق أم لا؟ ولسوء الحظ، فإن مشروع القرار هذا فيه مخاطرة يجعل الجانبين أكثر تصلباً في موقفيهما، ويمكن أن يشجع الطرفين على أن يبقيا بعيداً عن المفاوضات، وأن يعودوا إلى مجلس الأمن، في حال استأنفا المفاوضات، كلما وصلا إلى طريق مسدود.

في السنوات الأخيرة، لم يستثمر أي بلد أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية في الجهود المبذولة لتحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي الأيام الأخيرة عرضنا مسلكاً بديلاً بناءً للمضي قدماً نعتقد أنه كان يمكن أن يسمح للمجلس بالتصرف بالإجماع لدعم السعي لتحقيق السلام. ونحن نأسف لأن هذا الجهد لم يحالفه النجاح، وبالتالي لم يعد قابلاً للاستمرار.

الاتحاد الروسي، ألمانيا، البرازيل، البرتغال، البوسنة والمهرسك، جنوب أفريقيا، الصين، غابون، فرنسا، كولومبيا، لبنان، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الهند.

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): نتيجة التصويت

١٤ صوتاً مؤيداً مقابل صوت واحد. لم يعتمد مشروع القرار بسبب تصويت عضو دائم في المجلس تصويتاً سلبياً.

أعطي الكلمة الآن للأعضاء الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلمت بالإنكليزية): لقد ظلت الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً عميقاً بالسعي إلى تحقيق سلام شامل ودائم بين إسرائيل والفلسطينيين. وفي ذلك السياق، ما برحنا نركز على اتخاذ الخطوات التي من شأنها النهوض بهدف وجود دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، بدلاً من تعقيد ذلك الهدف. ويتضمن ذلك الالتزام بالعمل بحسن نية مع جميع الأطراف لتأكيد معارضتنا لاستمرار المستوطنات.

ولذلك ينبغي ألا يساء فهم معارضتنا لهذا القرار المعروف على المجلس اليوم على أنها تعني أننا نؤيد النشاط الاستيطاني. على العكس من ذلك، نحن نرفض بأشد العبارات شرعية استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي. فعلى مدى أكثر من أربعة عقود، قوض النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ أمن إسرائيل، وأضعف الآمال في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. إن استمرار النشاط

للحياة، تعيش في سلام وأمن جنباً إلى جنب مع إسرائيل. ووجهات نظرنا مبينة بوضوح في استنتاجات مجلس الشؤون الخارجية التابع للاتحاد الأوروبي، وكان آخرها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

ونعتقد أن أمن إسرائيل، وتحقيق حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم ليسا هدفين متعارضين، بل على العكس، فهما هدفان مترابطان ترابطاً وثيقاً. ولذلك ندعو كلا الطرفين إلى العودة في أقرب وقت ممكن إلى المفاوضات المباشرة من أجل التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين على أساس معايير واضحة.

ولكي تنجح تلك المفاوضات، يجب أن يتوصلا إلى اتفاق على حدود الدولتين، استناداً إلى خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، مع تبادل الأراضي على النحو الذي يتفق عليه الطرفان. وسيحتاجان إلى إنجاز الترتيبات الأمنية التي من شأنها، بالنسبة للفلسطينيين، أن تحترم سيادتهم وتظهر أن الاحتلال قد انتهى، وبالنسبة للإسرائيليين أن تصون أمنهم، وتمنع عودة الإرهاب، وتتعامل بفعالية مع التهديدات الجديدة والناشئة. ويجب أن تحقق المفاوضات التوصل إلى حل عادل ومنصف ومتفق عليه لقضية اللاجئين، ويجب أن تلي تطلعات الطرفين فيما يتعلق بالقدس. ولا بد من إيجاد طريقة عبر المفاوضات للتوصل إلى حل لوضع القدس كعاصمة مستقبلية لكلتا الدولتين.

وعلى الرغم من التحديات التي تنتظرنا، فإن عناصر الحل الرئيسية معروفة جيداً. وبفضل العمل الذي أثنى عليه المجتمع الدولي بأسره، بنت السلطة الفلسطينية القدرة على إدارة دولة ديمقراطية ومسالمة، مؤسسة على سيادة القانون والعيش في سلام وأمن مع إسرائيل. وحدوث المزيد من التأخير سيقلل، بدلاً من أن يزيد، آفاق التوصل إلى حل.

إن الزخم الكبير من أجل الديمقراطية والإصلاح في المنطقة يجعل تسوية هذا الصراع المأسوي أكثر إلحاحاً في سياق منطقة تتجه نحو مزيد من السلام واحترام حقوق الإنسان. لكن، ببساطة، ليس هناك طرق مختصرة. ونأمل أن ينضم إلينا من يشاركوننا آمالنا في تحقيق السلام بين دولتين تتمتعان بالأمن والسيادة في إسرائيل وفلسطين لمضاعفة جهودنا المشتركة الرامية إلى تشجيع استئناف المفاوضات المباشرة ودعمها.

ولئن كنا نتفق مع زملائنا أعضاء المجلس - بل مع العالم أجمع - بشأن حماسة استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي وعدم شرعيته، فإننا نعتقد أنه ليس من الحكمة أن يحاول هذا المجلس حل المسائل الجوهرية التي تفرق بين الإسرائيليين والفلسطينيين. لذلك، للأسف، عارضنا مشروع القرار هذا.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة)

(تكلم بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا.

يساور المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا بالغ القلق بشأن الجمود الحالي في عملية السلام في الشرق الأوسط. لقد صوت كل منا مؤيداً لمشروع قرار مجلس الأمن لأن وجهات نظرنا بشأن المستوطنات، بما فيها تلك الموجودة في القدس الشرقية، واضحة: فهي غير شرعية بموجب القانون الدولي، وتشكل عقبة أمام السلام، وتحدد الحل القائم على وجود دولتين. وينبغي أن تتوقف على الفور جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك في القدس الشرقية.

ويظل هدفنا الأساسي التوصل إلى حل عادل ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وسنواصل العمل بنشاط من أجل تحويل هذا الطموح إلى واقع: إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، ومستقلة، وديمقراطية، ومتصلة جغرافياً، وقابلة

السيد موراييس كابوال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): إن موقف البرتغال بشأن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة معروف جدا. وقد قلنا مرارا إن المستوطنات، بما في ذلك في القدس الشرقية، غير مشروعة بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة أمام السلام. وذلك هو أيضا الموقف الثابت للاتحاد الأوروبي. ولذلك، فإن المجلس لن يتفاجأ إذا ما حذا بياي حذو بيانات فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة عن كذب.

والمستوطنات تجهز محاولات المضي قدما بعملية المفاوضات. كما أنها تقوض متطلبات حل الدولتين، وهو الهدف الذي لا نزال ملتزمين به التزاما ثابتا. وينبغي أن تتوقف على الفور جميع الأنشطة الاستيطانية في القدس الشرقية وبقية الضفة الغربية، بما في ذلك النمو الطبيعي.

وهدفنا النهائي لا يزال يتمثل في إحلال سلام دائم وعادل وشامل في الشرق الأوسط، على أساس إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة وديمقراطية ومتواصلة جغرافيا وقابلة للحياة، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين.

ولذلك، فإننا ندعو الطرفين إلى العودة في أقرب وقت ممكن إلى المفاوضات المباشرة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن جميع القضايا الأساسية بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وبارامترات الاتفاق حول الوضع النهائي معروفة للجميع، ألا وهي، إقامة دولة فلسطينية على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧؛ ووضع ترتيب أممي يحترم سيادة الدولة الفلسطينية احترامًا كاملاً مع حماية أمن الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء؛ وأن تكون القدس عاصمة الدولتين وفقا لطرائق يتفاوض عليها الطرفان بشأن وضعها؛ وأخيرا، إيجاد حل عادل ونزيه ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين.

ولذلك، نتطلع إلى عودة الطرفين إلى المفاوضات في أقرب وقت ممكن استنادا إلى ذلك الأساس.

وهدفنا لا يزال التوصل إلى اتفاق بشأن جميع قضايا الوضع النهائي والترحيب بفلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وسنسهم في تحقيق ذلك الهدف بأي وكل طريقة في وسعنا.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): صوت الاتحاد الروسي مؤيدا لمشروع القرار. وبالنظر إلى موقفنا الأساسي، فإننا لن نقبل أي إجراءات أحادية الجانب تستبق نتائج المفاوضات بشأن قضايا الوضع النهائي. ونحث بقوة حكومة إسرائيل على أن تلي في النهاية مطالب المجتمع الدولي وتوقف النشاط الاستيطاني الذي ينتهك قواعد القانون الدولي ويحول دون استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

ولللأسف، لم يتحقق أي إجماع بين أعضاء مجلس الأمن اليوم، ولم يُعتمد مشروع القرار. غير أن قضية النشاط الاستيطاني الإسرائيلي لا تزال على جدول الأعمال وستزيد، ليس إلا، من الحاجة الملحة إلى حل القضية.

وروسيا، بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن وعضوا في المجموعة الرباعية للوساطة في الشرق الأوسط، تستمر في الدعوة إلى استئناف فوري للحوار المباشر بين الطرفين بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين في السعي إلى إيجاد تسوية سلمية عادلة وشاملة في المنطقة، وفقا لقرارات مجلس الأمن ومرجعيات مدريد ومبادرة السلام العربية.

ونأمل أن يكون تنفيذ الاقتراح الروسي الذي لا يزال ذا صلة لإيفاد أول بعثة كاملة على الإطلاق لمجلس الأمن إلى الشرق الأوسط إسهاما عمليا مفيدا باتجاه مساعدة عملية السلام.

إقامة دولة فلسطين المستقلة، مع عيش البلدين جنبا إلى جنب في سلام.

وتؤيد الصين قيام مجلس الأمن بدوره الواجب في عملية السلام في الشرق الأوسط. ونأمل أيضا أن يسفر اجتماع المجموعة الرباعية المقرر عقده بشأن مسألة الشرق الأوسط عن نتائج إيجابية وأن يساعد على كسر الجمود في عملية السلام في الشرق الأوسط.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):

يأسف وفد بلدي لأن المجلس لم يتمكن من اعتماد مشروع القرار المعروض عليه اليوم. وقد صوتت جنوب أفريقيا مؤيدة لمشروع القرار حيث انضمنا إلى من يعتقدون أن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي غير المشروع أصبح عائقا أمام الدفع بعملية السلام قدما.

فاستمرار بناء المستوطنات غير المشروعة يغير التكوين الجغرافي لفلسطين وربما يجعل من المستحيل تحقيق الرغبة في التوصل إلى حل الدولتين، وذلك تماشيا مع دعوة الأغلبية الساحقة إلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة ومتواصلة جغرافيا، تتعايش سلميا بجوار إسرائيل على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

ومن واجب المجلس كفالة مضي عملية السلام قدما وضمان إمكانية التوصل إلى تسوية نهائية بين الطرفين. ومن ثم، ينبغي للمجلس أن يتعامل مع العقبات، مثل النشاط الاستيطاني غير المشروع، التي تعوق عملية السلام، وبالتالي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وعلى الرغم من عجز المجلس عن اتخاذ إجراء، فإن عملية السلام يجب أن تمضي قدما بعد اليوم. والطرفان لا يزالان ملزمين بالامتثال لاتفاقاتهما والتزاماتهما السابقة بموجب خريطة الطريق التي أعدتها المجموعة الرباعية، والتي

والسلطة الفلسطينية تعمل بجد في التحضير لإقامة الدولة. وبقيامها بذلك، أثبتت أنها شريك يمكن الاعتماد عليه وبينت قدرتها على تولي السيادة الكاملة باعتبارها دولة مستقلة وديمقراطية ومسألة تعيش في سلام مع إسرائيل.

وكما ذكرت سابقا، فمن الضروري أن يستأنف الطرفان المفاوضات المباشرة على وجه الاستعجال. وهدفنا هو التوصل إلى اتفاق بشأن جميع قضايا الوضع النهائي. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإننا نتطلع إلى جهود دبلوماسية نشطة على الصعيدين الدولي والإقليمي حتى نستطيع، في الواقع، الترحيب بفلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية):

صوتت الصين مؤيدة لمشروع القرار الذي أعدته الدول العربية بشأن المستوطنات الإسرائيلية. ونحن نأسف بشدة لعدم اعتماد مشروع القرار.

والصين ما فتئت تؤيد بحزم القضية العادلة للشعب الفلسطيني للحصول على حقوقه الوطنية المشروعة. وفي الوقت الحاضر، تستمر إسرائيل في بناء المستوطنات، التي أصبحت عقبة رئيسية أمام تحقيق الثقة المتبادلة واستئناف محادثات السلام بين فلسطين وإسرائيل.

والصين تعارض بقوة بناء إسرائيل للمستوطنات وحادار الفصل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها الضفة الغربية والقدس الشرقية. ونؤيد بحزم المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني. وما برحت الصين، استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط، تؤكد على أنه ينبغي لفلسطين وإسرائيل إجراء حوار ومفاوضات لتسوية الخلافات ليتسنى في نهاية المطاف

ولا يمكن أن تستمر المواجهة وغياب الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وندعو بقوة إلى مواصلة المحادثات وتكثيفها بين الطرفين على أساس الاحترام المتبادل والاعتراف بهوية وحقوق كل من الشعبين. والفلسطينيون لهم الحق في أن تكون لهم دولة خاصة بهم تعيش في سلام مع إسرائيل وتتقدم صوب الازدهار المشترك.

السيدة تشولا كوفيتش (البوسنة والهرسك)
(تكلت بالإنكليزية): صوتت البوسنة والهرسك لصالح مشروع القرار، وأود أن أشرح موقفنا.

تلتزم البوسنة والهرسك، وستبقى ملتزمة، بحل الدولتين، حيث تعيش دولة إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للبقاء جنباً إلى جنب في سلام وأمن. ونحن نعتبر ذلك شرطاً مسبقاً أساسياً لتحقيق سلام وأمن دائمين في المنطقة.

والأنشطة الاستيطانية في الأرض المحتلة واحدة من العقبات الرئيسية لتحقيق ذلك الهدف، وهي غير شرعية بموجب القانون الدولي، وتتناقض مع التزام إسرائيل بموجب خريطة الطريق. والبوسنة والهرسك تدعو إسرائيل إلى التجاوب مع نداءات المجتمع الدولي وإنهاء كل الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس.

وفضلاً عن ذلك، نحث الطرفين على اتخاذ القرار الضروري للتغلب على العقبات الحالية في عملية السلام، فهي السبيل الوحيد لتأمين مستقبل أفضل لشعبيهما من خلال استئناف المحادثات المباشرة.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلت بالإنكليزية):
إن هذا المجلس ما فتئ يعرب عن القلق إزاء الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية المستمرة في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وهذه المسألة تثير قلق وفدي البالغ لما لها من تداعيات على السلام والأمن

تشمل الالتزامات المتعلقة بالمستوطنات غير المشروعة. وفي هذا الصدد، ندعو إسرائيل إلى أن توقف فوراً وبصورة كاملة جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس.

لقد دعا مشروع القرار الطرفين إلى مواصلة مفاوضاتهما بشأن قضايا الوضع النهائي، التي تشمل مسائل القدس والمستوطنات والحدود واللاجئين. ويتحتم على الطرفين عدم التخلي عن مسار المفاوضات. ومن واجبنا في المجتمع الدولي أن ندعم الطرفين في سعيهما إلى تحقيق ذلك الهدف.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلت بالإسبانية):
في معرض التعليق على نتائج التصويت على مشروع القرار الذي قدم إلى المجلس للنظر فيها والذي صوتت كولومبيا مؤيدة له، أود أن أؤكد مجدداً إيماني بأن الطريق الملائم لتحقيق سلام دائم بين شعبي إسرائيل وفلسطين والتعايش بين الدولتين هو إيجاد حل عن طريق التفاوض وليس المواجهة العدائية.

لقد صوتنا مؤيدين لمشروع القرار، كما فعلنا في مناسبات أخرى بشأن هذه المسألة لأننا نعتقد أن المستوطنات تتعارض مع القانون الدولي ولا تتماشى مع الاتفاقات المعقودة بموجب خريطة الطريق والمفاوضات التي تدعو إليها المجموعة الرباعية.

ونحن نؤيد المفاوضات الثنائية المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين باعتبارها السبيل الممكن الوحيد لحل الخلافات القائمة. وتشاطر الرؤية المتمثلة في إقامة دولتين ديمقراطيتين تعيشان في سلام داخل حدود واضحة ومعترف بها وآمنة. ونؤمن بقوة بضرورة أن يعمل الطرفان في إطار الالتزام بالقانون الدولي والامتنال لالتزامهما وواجبهما.

وبالنسبة لكولومبيا، تتمثل المبادئ الأساسية في أي تسوية سلمية للنزاعات في الالتزام بعدم استعمال القوة في العلاقات الدولية، وحرية الشعوب في تقرير مصيرها.

العائلة كيما يتحقق السلام الدائم، وحتى يتسنى لنا - كما ذكر كثيرون في المجلس اليوم، أن نرحب في صفوف المجتمع الدولي بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بدولة فلسطين مستقلة وقابلة للبقاء ومتحدة، تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها، وعاصمتها القدس الشرقية، جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل.

السيد مونغارار موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): صوت وفدي لصالح مشروع القرار الذي قدمته بلدان عدم الانحياز لتشجيع الطرفين على استئناف المحادثات المباشرة بغية تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط. وعليه، ندعو دولة إسرائيل وفلسطين للتغلب على كل الخلافات والتوصل إلى اتفاق بغرض استئناف المفاوضات المباشرة والعمل صوب إرساء سلام عادل ودائم، على أن يظل الهدف النهائي قيام دولة فلسطينية تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية كممثلة للبرازيل.

إن الحل السلمي لقضية فلسطين هو أهم أهداف السلام والاستقرار في العالم. واستمرار التوسع في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بات يمثل أكبر عقبة تحول دون إحراز تقدم ملموس في المفاوضات المفضية للتوصل إلى حل عادل ودائم لهذه المشكلة. ولذلك، كان من الطبيعي تماماً أن يعالج مجلس الأمن هذه المسألة بصورة تتفق مع مسؤوليته الأساسية عن السلام والأمن الدوليين. ونحن نرحب بالمشاركة المتزايدة من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال مجلس الأمن، في هذه المسألة.

ومشروع القرار الذي كان معروضاً علينا اليوم أكد مجدداً أن جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، غير مشروعة

في المنطقة. ونرى أن وقف الأنشطة الاستيطانية من إجراءات بناء الثقة ويمكن أن يعيد الطرفين إلى مائدة التفاوض. ولذلك، شعرنا بأن علينا أن نصوت لصالح مشروع القرار، ونأسف لأنه لم يعتمد.

ونكرر أنه قد آن الأوان لكي يبدي طرفا هذا النزاع التزامهما الكامل بالسلام. وينبغي أن يزيلا كل العقبات التي تحول دون استئناف المفاوضات المباشرة لتسوية المسائل الملحة المتعلقة بالوضع النهائي. ولا بد للمجلس، من جانبه، أن يواصل القيام بدوره الداعم في عملية السلام، وتعزيز الأمن والاستقرار داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ونحن، من جانبنا، سنبقى ملتزمين بحزم بهدف رؤية دولة إسرائيل آمنة تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع دولة فلسطين مستقلة وذات حدود معترف بها.

ولئن كان السلام في الشرق الأوسط هدفاً يمكن بلوغه، فإنه يجب أن يتأتى من خلال الإرادة السياسية والالتزام المستدامين. فالشرق الأوسط يحتاج إلى السلام. والعالم يحتاج إلى السلام.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): اتساقاً مع موقفنا الطويل الأمد بالتضامن مع الشعب الفلسطيني وموقفنا المتمثل في اعتبار المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير مشروعة بموجب القانون الدولي، شاركت الهند في تقديم مشروع القرار وصوتت لصالحه. ويجدوننا وطيد الأمل والتوقع بأن تسود الحكمة بين الأطراف المعنية وأن يكون مسار الحوار هو المسار الذي سيتبع من أجل تحقيق السلام في المنطقة.

ومع أن المجلس لم يتمكن اليوم من اعتماد مشروع القرار، فإننا نتوقع أن المشاعر التي أعرب عنها أعضاء المجلس ستحفز الطرفين على التبصر الجاد وإدراك أن السبيل الوحيد لحل المشكلة يتمثل في استئناف المحادثات بشأن كل المسائل

الاستقرار في الشرق الأوسط، وإدانتنا لأشكال الإرهاب كافة، وقناعتنا بوجوب تسريع عملية السلام.

وينسجم اعتراف البرازيل مؤخراً بالدولة الفلسطينية انسجاماً تاماً مع رغبتنا في الإسهام في إيجاد حل عادل ودائم لقضية فلسطين. وكما هو مبين بوضوح في ذلك الوقت، فإن ذلك القرار لا يعني التخلي عن الاقتناع بأن المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين أمر لا غنى عنه. بل على العكس من ذلك، نرى أنه يشكل حافزاً لإجراء مزيد من المفاوضات. ولا يمكن إحراز تقدم حقا في القضية الفلسطينية إلا بالحوار والتعايش السلمي مع جميع الدول المجاورة.

لقد أسفرت سنوات عديدة من الجهود التفاوضية عن أساس جوهري يمكن إحراز التقدم على أساسه. ويجدوننا الأمل في أن زيادة كثافة جدول اجتماعات اللجنة الرباعية يدل على الاستعداد لاتخاذ خطوات ملموسة تؤدي إلى التوصل إلى اتفاق بشأن قضايا الوضع النهائي بحلول أيلول/سبتمبر.

ونعتقد أن إشراك المزيد من البلدان في عملية السلام، بما في ذلك بلدان نامية من خارج المنطقة تتمتع بعلاقات جيدة مع جميع الأطراف، سيضخ دماء جديدة في عملية السلام. وتقف البرازيل على أهبة الاستعداد للاشتراك في تلك الجهود ودعمها. وما برحنا نقدم مساهماتنا في جهود السلطة الفلسطينية لبناء الدولة، بما في ذلك من خلال التعاون الثنائي وعن طريق مجموعة الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع.

وفي وقت يشهد تغييراً لا سابق له في الشرق الأوسط، يصبح إحراز تقدم في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية أكثر إلحاحاً. والآن أكثر من أي وقت مضى، كلما ازدادت آفاق إقامة الدولة الفلسطينية، زادت فرص تقدم المنطقة بثبات نحو تحقيق مزيد من الاستقرار والديمقراطية.

وتشكل عقبة رئيسية لتحقيق السلام على أساس حل الدولتين. ويذكر مشروع القرار بالتزامات إسرائيل بموجب خريطة الطريق المصادق عليها بالقرار ١٥١٥ (٢٠٠٣). ويدعو أيضاً إلى الاستئناف الفوري لمفاوضات ذات مصداقية.

وقد شاركت البرازيل في تقديم مشروع القرار ليس لأننا نوافق على مضمونه بالكامل فحسب، بل لأننا نؤمن بقوة أيضاً أنه يمكن أن يساعدنا على تحقيق حل الدولتين، ويسهم بالتالي في إرساء السلام والاستقرار طويلي الأمد في المنطقة برمتها، بما فيها إسرائيل. وسعياً منا لدفع عملية السلام قدماً، لا يغيب عن ذهننا أيضاً حق إسرائيل في أن تعيش في أمن، متحررة من الهجمات والتهديدات لوجودها. والبرازيل وإسرائيل صديقان حميمان وشريكان هامين، ثنائياً ومن خلال السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي.

وقد شاركنا في تقديم مشروع القرار أيضاً لأن اعتمادها كان سيعطي بعض الإشارات الأساسية الملحة. أولاً، أن استمرار ازدياد الالتزامات الدولية المتعلقة ببناء المستوطنات يشكل تهديداً للسلام والأمن في المنطقة. ثانياً، أن وقف الأنشطة الاستيطانية ينبغي ألا يعتبر تنازلاً، بل إنه التصرف القانوني بموجب القانون الدولي. ثالثاً، أن التصرف الأحادي ينبغي ألا يسود. واحترام القانون الدولي أمر في صالح السلام دائماً. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يقبل بما هو دون ذلك.

وعلى مر السنين، دعمت البرازيل التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني إلى دولة متماسكة وآمنة وديمقراطية تملك مقومات البقاء اقتصادياً داخل حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وتعيش بسلام جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل. ونحن إذ عززنا علاقاتنا الدبلوماسية مع جميع البلدان في المنطقة، فإننا عمقنا أيضاً التزامنا بتحقيق

للجهود الهامة والمخلصة التي بذلتها لجنة المتابعة العربية ورئاستها، قطر، على جميع المستويات في المنطقة وفي القاهرة وهنا في نيويورك.

ويجب علينا أيضا أن نعرب عن تقديرنا وامتناننا لأعضاء حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ولرئيسيها مصر وطاجيكستان، لما بذلوه من جهود مخلصه ولدعمهم القيم وتضامنهم مع فلسطين. وفي ذلك الصدد، نتقدم أيضاً بالشكر لأعضاء مجموعة بلدان عدم الانحياز في مجلس الأمن على نظرهم في هذه المسألة البالغة الأهمية ودعمهم لها.

وبطبيعة الحال، تود فلسطين أيضاً أن تعرب عن امتنانها العميق لجميع البلدان التي شاركت في تقديم مشروع القرار من جميع أركان العمورة: أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية. وكان دعمهم القوي والمبدئي لا يقدر بثمن، وقد أكد لنا مرة أخرى أهمية الجهد والموقف الجماعيين ووزنهما وضرورتهما في عملنا في الساحة الدولية ونحن نسعى جاهدين لدعم القانون الدولي وجعل السلام والعدالة واقعا ملموساً.

عندما قررنا المحيء إلى مجلس الأمن لمعالجة المسألة الحساسة والخطيرة المتمثلة في مواصلة إسرائيل حملة الاستيطان غير الشرعي في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فإننا أتينا إلى المجلس بمشروع قرار معقول يعكس صياغة ومبادئ متفق عليها. وكان ذلك محاولة جادة ومسؤولة قمنا بها، جنباً إلى جنب مع المجتمع الدولي بأسره، للتصدي لمسألة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية، هادفين إلى إزالة تلك العقبة عن طريق عملية السلام.

ويظل هدفنا الكبيران هما وضع حد لما تقوم به إسرائيل من استعمار لأراضيها وتدمير للحل القائم على

وسيكون وقف بناء المستوطنات دليلاً واضحاً عن الإرادة السياسية للانخراط في مفاوضات جدية. ويتطلب التوصل إلى اتفاق اتخاذ قرارات سياسية صعبة. البرازيل واثقة من أن الحكومة الإسرائيلية والقيادة الفلسطينية ستبديان الحنكة السياسية، وستكونان مستعدتين لتقديم التنازلات المؤهلة المطلوبة لكي تنعم الأجيال القادمة بمكاسب السلام.

أستأنف الآن مهامى رئيسة لمجلس الأمن. وأعطي الكلمة للمراقب الدائم لفلسطين.

السيد منصور (المراقب الدائم لفلسطين) (تكلم

بالإنكليزية): أود أن أشكركم سيدي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة، وأن أعرب لكم عن تقديرنا العميق لما بذلتموه من جهود مبدئية صادقة في هذه العملية بصفتكم الوطنية وكذلك بصفتكم رئيساً لمجلس الأمن لهذا الشهر.

وأود أن أعرب عن شكرنا أيضاً للبوينة والهرسك على إدارتها المقتدرة لمجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير، ولا سيما خلال المناقشة المفتوحة التي أجراها المجلس في ١٩ كانون الثاني/يناير (انظر [IS/PV.6470 and Resumption](#)) وعلى مدار سلسلة المشاورات التي أجريت بشأن مشروع القرار المتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والتي بت فيها المجلس للتو.

في هذا الوقت، أود أيضاً أن أعرب عن تقدير وامتنان فلسطين العميقين للبنان، ممثل المجموعة العربية في مجلس الأمن، على جهوده المبدئية ودعمه غير المحدود طوال هذه العملية الهامة.

كما نود أن نشكر بلدان المجموعة العربية على نظرها الجدي في خطورة هذه المسألة، وتنسيقها المستمر، ودعمها القوي. ونعرب عن تقديرنا للقيادة الحكيمة لرئيس المجموعة العربية منذ أن بدأت هذه العملية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وفي ذلك السياق، نعرب أيضاً عن تقديرنا

فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل على أساس حدود عام ١٩٦٧.

وعلى الرغم من النتيجة السلبية اليوم - وبطبيعة الحال نحن نقدر التصويت الإيجابي للأربعة عشر بلداً الذين صوتوا مؤيدين - فإننا ندعو مجلس الأمن، وسنظل ندعوه، إلى الاضطلاع بواجباته ومسؤولياته إزاء قضية فلسطين، لأننا نؤمن بالقانون الدولي، ونؤمن بالدور المركزي لمجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين. ويجب على المجلس الاضطلاع بهذا الدور بجدية وبوعي في الشرق الأوسط في محاولاته المستمرة لحل الصراع العربي الإسرائيلي، الذي لا يزال الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يشكل جوهره.

والحالة في الميدان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير محتملة والوضع القائم لا سند له. ويجب علينا أن نواصل النهوض بواجباتنا تجاه شعبنا وقضيتنا العادلة، ومن ثم سنواصل النظر في جميع خياراتنا في الأمم المتحدة من أجل معالجة جميع القضايا الحاسمة التي نواجهها وتشجيع التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة. ونحن نفعل ذلك بقناعة والتزام كاملين، وبعميق الامتنان والتقدير لجميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي التي يتسم دعمها وتضامنها في هذه الرحلة الطويلة للبحث عن السلام بالحوية الشديدة والثبات.

والشعب الفلسطيني وقيادته لن يتخليا عن تطلعاتهما الوطنية المشروعة ولن تتوقف جهودهما المشرفة من أجل إيجاد حل سلمي لهذا الصراع بجميع جوانبه. ويشمل ذلك، في المقام الأول، وضع حد نهائي للاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية والذي بدأ في عام ١٩٦٧ ونيل الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير في دولته المستقلة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، حيث يمكنه العيش كشعب كريم وأبي، ينعم بالسلام والحرية والديمقراطية والأمن والرخاء في وطنه.

وجود دولتين، وهيئة البيئة والديناميكية المناسبين لإجراء مفاوضات سلام حقيقية لبلوغ الحل القائم على وجود دولتين من أجل إحلال السلام وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

لكن، للأسف، أخفق مجلس الأمن في تحمل مسؤولياته في الاستجابة لهذه الأزمة في البحث الطويل من أجل السلام والأمن في الشرق الأوسط، وأخفق في إضفاء الصبغة التشريعية لوجود إجماع عالمي على مطالبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن توقف، على الفور وبشكل كامل، جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ونؤكد مجدداً أن الوقت قد حان لإرسال رسالة واضحة وحازمة إلى إسرائيل بأن عليها أن تمتثل لالتزاماتها القانونية الدولية، بما في ذلك وفقاً لقرارات مجلس الأمن، وأن توقف جميع انتهاكاتهما وإعاقتها لعملية السلام.

وينبغي لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ألا تشك في عزم المجتمع الدولي على وضع حد لهذه الانتهاكات، ومن بينها حملتها الاستيطانية غير الشرعية، التي تشمل، فيما تشمل، القدس الشرقية المحتلة. إن الرسالة الصحيحة التي كان ينبغي أن يرسلها مجلس الأمن إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، هي أن ازدراءها للقانون الدولي وللمجتمع الدولي لم يعد ممكناً السماح به.

بيد أن ما نخشاه هو أن الرسالة التي أرسلت اليوم قد تشجع إسرائيل على المزيد من التعنت والإفلات من العقاب. ويجب تدارك ذلك، وإلا فإننا سوف نواجه وضعاً تكون فيه الحملة الإسرائيلية غير المشروعة والطائشة والتوسعية قد عرضت للخطر النهائي احتمالات تحقيق هدفنا الجماعي، الهدف الذي سيجلب السلام والأمن في منطقتنا، ألا وهو الحل القائم على وجود دولتين لتحقيق السلام لدولة

سيطلب تنازلات مؤلمة. والطريق إلى السلام يقع بين القدس ورام الله والمسافة بينهما لا تتجاوز ١٠ دقائق.

وفي إعلان المبادئ والاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، لا تمثل المستوطنات سوى واحدة من القضايا المعلقة التي اتفق الجانبان بوضوح على معالجتها في إطار مفاوضات الوضع النهائي. وأي جهد للتقرير المسبق لقضية محورية من قضايا الوضع النهائي يستبق بالفعل ما تم الاتفاق على التفاوض المباشر بشأنه بين الجانبين. وفضلا عن ذلك، فإنه أمر غير ملائم وغير بناء أن نعزل هذه المسألة بمفردها عن جميع المسائل الأساسية الأخرى، مثل الترتيبات الأمنية واللاجئين والتحرير، وكذلك ضرورة التصدي لإطلاق الصواريخ بصورة لا هوادة فيها على إسرائيل من قبل حماس التي تسيطر على قطاع غزة.

وبينما لا يزال الشرق الأوسط يمر بتغييرات جذرية وتاريخية، فإن المرء يتساءل عما إذا كانت المسألة المعروضة علينا هي حقا أهم مسألة لمناقشتها في هذه القاعة.

وفي الختام، نود أن نشكر الولايات المتحدة على قيادتها المسؤولة والطويلة الأمد في هذه العملية. وتصويتها اليوم يجسد الفهم لأن السبيل الوحيد للمضي قدما هو من خلال المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين. ونحن نكرر نداءنا للقيادة الفلسطينية للعودة إلى طاولة المفاوضات دون شروط مسبقة، بحيث يمكن استئناف المفاوضات دون مزيد من التأخير.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد روبن (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): لقد كانت المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين، ولا تزال، السبيل الوحيد للمضي قدما في حل الصراع الذي طال أمده في منطقتنا. ولذلك، فإنه لم يكن ينبغي مطلقا تقديم مشروع القرار الذي كان معروضا على المجلس. وكان ينبغي للمجتمع الدولي ومجلس الأمن، بالأحرى، دعوة القيادة الفلسطينية، بصوت واضح وحازم، إلى العودة فورا إلى طاولة المفاوضات دون شروط مسبقة وإلى استئناف المفاوضات المباشرة لحل جميع القضايا المعلقة. وهذا هو السبيل لتحقيق السلام. بل إن هذا هو المسار الذي توصلنا من خلاله إلى اتفاقات سلام في الماضي.

ومناقشة اليوم لن تساعد الجهود الرامية إلى إعادة الجانبين إلى طاولة المفاوضات. وفي الواقع، فإن هذه العملية، بطابعها الخلافي، يحتمل أن تضر بالمحاولات الجارية لاستئناف المفاوضات. فهي تبعث برسالة خاطئة إلى الفلسطينيين، مفادها أن بوسعهم تجنب طاولة المفاوضات.

وإسرائيل تبرهن، المرة تلو الأخرى، على استعدادها لاتخاذ خطوات هامة، بل ومؤلمة، لإعادة بناء الثقة بين الجانبين. ومع ذلك، فإن هذه الجهود لم تقابلها خطوات مماثلة من قبل الجانب الآخر. وعلاوة على ذلك، أدى انسحاب إسرائيل من قطاع غزة في عام ٢٠٠٥، بما في ذلك التفكيك المؤلم لجميع المستوطنات، إلى زيادة الإرهاب والعنف من المناطق التي رحلنا عنها.

ومع ذلك، لا تزال إسرائيل تبدي استعدادها لاستئناف المحادثات، وذلك من أجل هدف صريح هو حل جميع القضايا المعلقة. ودعا رئيس الوزراء نتنياهو القيادة الفلسطينية إلى العودة إلى طاولة المفاوضات والدخول في محادثات سلام بحسن نية. وهذا الهدف في المتناول، ولكنه